حوقل حوقلة بزيادة الواو بين الفاء والعين وهذا باب الفوعلة قدمه لقوة الواو
ونحو بيطر بيطرة بزيادة الياء بين الفاء والعين وهذا باب الفيعلة قدمه لتقدم
الزايد ونحو جهور جهورة بزيادة الواو بين العين واللام وهذا باب الفعولة
قدمه لاشتراكه مع حوقل في نفس الزايد ومع بيطر في كونه حرف علة واما تقدمهما
على ما تقدم عليه جهور فلتقدم الزايد فيهما ونحو قلنس قلنسة بزيادة النون
بين العين واللام وهذا باب فعنلة قدمه لتقدم الزايد ونحو قلسى قلساء بزيادة
الياء في الاخر ثم قلب الفاء ولا يبطل به الالحاق لكونه محل التغيير وهذا باب الفعلاة
وخمسة منها مزيدة على الثلاثي المجرد للملحق تدحرج نحو تجلبب تجلببا بزيادة التاء في
الاول وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب التفعلل ونحو تجورب تجوربا بزيادة
التاء في الاول والواو بين الفاء والعين وهذا باب التفوعل ونحو تشيطن تشيطنا
بزيادة التاء والياء وهذا باب التفيعل ووجه تقديمات هذه الثلثة كوجه
تقديمات الثلثة الاول من ملحقات دحرج ونحو ترهوك ترهوكا بزيادة التاء
والواو وهذا باب التفعول قدمه لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة في
غير الاول واما تقديم السوابق على ما تقدم عليه ترهوك فلكثرتها ونحو تمسكن بزيادة
التاء والميم في الاول وهذا باب التمفعل واثنان منها مزيد على الثلاثي المجرد ومما
للملحق احرنجم نحو اقعنسس اقعنساسا بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين
واللام وحرف من جنس اللام في الاخر وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزايد

ونحو

ونحو اسلنقى اسلنقاء بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام
والياء في الآخر ثم انقلب الفاء ولا يبطل به الالحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء
وانما قدم ملحقات دحرج على ملحقات تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج وقدم ملحقات
تدحرج على ملحقات احرنجم لكثرة ملحق تدحرج ولما ذكر ان فعلا يلحق بفعل اراد
بيان ما به يعرف ذلك فقال ومصداق حكم الالحاق والمصداق اسم آلة اي آلة صدق
الحكم بالحاق فعل بفعل اي طريق معرفة صدق ذلك الحكم اتحاد المصدرين في الوزن
اي مصدري ذلك الفعلين فكانه آلة بين القوة العاقلة وبين صدق الحكم بالالحاق
وانما لم اخرج بالالحاق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج دحراجا يقال
اخرج لان الاعتبار في دحرج بالفعللة لعمومها والمراد منها في جميع صور فعلل
دون الفعلال لعدم مجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا في قحطب وعربد
قحطابا وعربادا بل قالوا قحطبة وعربدة ولان الشرط توافق المصادر اجمع اعلم
ان المراد بالالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر اي جعله موازنا
له في عدد الحروف والحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الالحاق
ولا الاعلال في غير الاخر ويجعل ذلك الحرف الزايد في المزيد فيه مقابلا للاصل في الملحق
به فيعامل بالملحق معاملة الملحق به في احكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فلا بد
ان يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام
في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان ثمة حرف زايد فلا بد من مماثلة في

الملحق

اي ما يدل على صدق الالحاق اي والمصدرين
فتشمل معنى بدحرج دون اخرج لانهم قد قالوا
فعللة وفعلالا كما قالوا دحرجة ودحراجا
فان قلت ولم لم يجعل المصدر اخراجا كما قالوا دحراجا
زنهم قد قالوا اجيب بانه يوجد بين الاول ان
الاعتبار في المصدر بالفعللة لاطرادها
وعمومها في جميع صور فعلل واما الفعلال
فلا اعتداد به لعدم الاطراد لعدم مجيئه
في بعض الصور فانهم لم يقولوا في عربد
عربادا وبزيادة ولان الشرط
توافق المصادر بجميعها اجمع صح